



أوراق في سياسات سوق العمل



أ. د. عبد الكريم جابر آل عيسى*: الاقتصاد الأسود: حقيقة واقعة أم ظاهرة عابرة مع الإشارة الى العراق وسبل المعالجة

في جميع الاقتصادات في العالم يترادف الى جانب الاقتصاد الرسمي Recorded Economy الذي يخضع الى المراقبة الفعلية لأجهزة الحكومية المختلفة، ما يطلق عليه بالاقتصاد الخفي غير المسجل Unrecorded Hidden، الذي تعرفه منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) بأنه القطاع الذي في ظله لا تحتاج المنشآت أثناء قيامها بمزاولة نشاطها الى أخذ تصريح من الهيئات المختصة. وهناك تسميات أخرى تطلق على النوع الثاني منها اقتصاد الظل Shadow Economy أو الاقتصاد المقابل Counter Economy أو الاقتصاد الأسود Black Economy. وتستند تلك الاختلافات في تسمية المصطلح الملائم الى مدى تأثيره على المجتمع المحلي حسب المساحة التي ينتشر عليها هذا الاقتصاد على الخارطة السيادية للدولة. وفي مقالنا هذا سنستخدم المصطلح الأخير. وفي العقدين الاخيرين تحول هذا الاقتصاد الى قضية خطيرة على الصعيد العالمي بعد خرق الحقوق الملكية الفكرية وانتشار ظاهرة التجسس الصناعي والاضطرابات على الحدود في مناطق كثيرة من العالم بسبب الصراعات العسكرية والهجرة الجماعية واتساع البطالة في الدول الفقيرة. كل هذه الأسباب جعلت من الصعوبة بمكان



أوراق في سياسات سوق العمل

قياس حجمه، ومن ثم المقارنة بين دولة وأخرى أو مجموعة دول وأخرى. ومع ذلك تشير بعض الدراسات الى أن حجم الاقتصاد الأسود بلغ عام 2003 في الدول التي تمر في المرحلة الانتقالية نحو 37.9% وفي دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD نحو 16.8% وفي مجموعة الدول المتحولة (الاشتراكية سابقا) بلغ نحو 21.8% من حجم الناتج المحلي الإجمالي. وعلى مستوى دول فرادى وللعام الأخير نفسه بلغت النسبة 37.3% و 52.4% و 28.8% و 54.1% و 13.7% في كل من بنغلادش وكمبوديا وماليزيا وتايوان وسنغافورة على التوالي. وفي بعض الدول الصناعية المتقدمة شهدت زيادة في النسبة والتي تشير الى الاقتصاد الأسود من نواتجها المحلية فبعدها كانت النسبة تبلغ عام 1960 في السويد والدنمارك نحو 2% و 1.5% على التوالي و 3.5% في كل من النرويج وألمانيا، ارتفعت النسبة عام 1995 في السويد الى 16% والدنمارك 13.2% وفي النرويج وألمانيا 18% و 9.5% على التوالي. وبالتأكيد يبقى التساؤل حول النشاطات الاقتصادية التي تصنف على أنها تمثل الاقتصاد الأسود، بشكل عام يتضمن ما يأتي:

- 1) النشاطات التي لا تخضع الى قوى السوق (العرض والطلب) سوى أكانت بالمعاملات النقدية Monetary Transaction الحاصلة من النشاطات غير الشرعية مثل (التجارة في السلع المسروقة، تجارة المخدرات وصناعاتها، الدعارة، لعب القمار)
- 2) التهرب الضريبي، وهو ما يمثل جزء من الفجوة الضريبية في معظم دول العالم، وعادة ما تبلغ حدود هذا التهرب من أقل من 1% الى 20% من الناتج المحلي الإجمالي.
- 3) المدفوعات النقدية والعينية مقابل العمل دون مراقبة من دوائر الضمان الاجتماعي، وهنا لا بد من التأكيد بأن هذا النوع من الاقتصاد ليس مرادفا الى الاقتصاد الذي يدفع النقود.

ويقف وراء اتساع الاقتصاد الأسود في الاقتصادات العالمية مجموعة من العوامل في مقدمتها ما يأتي:



أوراق في سياسات سوق العمل

1- الانفتاح التجاري وتقليص الحواجز التجارية التي تعترض المعاملات الاقتصادية عبر الحدود، مما سمح للتجارة بالسلع غير المشروعة، سواء أكانت مسروقة أو مخالفة للذوق العام أو للعادات والتقاليد الاجتماعية.

2 - البيع عن بعد بواسطة الأنترنت بدون دفع الضريبة أو الرسوم الكمركية.

3 - التجارة في السلع المقلدة عن طريق القرصنة والتجسس الصناعي، وقد قدرت قيمة هذه السلع بما يعادل نصف تريليون دولار. وتمثل الصين الدول الأولى في العالم بهذا النوع من الاقتصاد، بل تحاول دائماً العمل على تطويره، بهدف الاستحواذ على الحصة الأكبر من الصادرات العالمية، وهذا ما يميز الصين في الإنتاج الصيني في السوق العالمية للدراجات الهوائية إذ تجد النوعية الممتازة والرديئة والتقليد.

4 - الهجرة غير الرسمية، إذ غالباً ما تؤدي هذه الطريقة الى استغلال المهاجرين بهذه الطريقة وبطرق مختلفة، منها:

➤ عدم دفع الحد الأدنى من الأجور التي يستحقها مما يلحق بالعديد منهم أضرار جسدية ومعنوية.

➤ استخدامهم من قبل وكلاء التوظيف عديمي الضمير في مجالات الاستغلال الجنسي أو المنظمات الاجرامية أو العبودية (التجارة بالبشر).

وبشكل مختصر تترك النشاطات التي تقع ضمن نطاق الاقتصاد الأسود العديد من التأثيرات على مؤشرات الاقتصاد الرسمي للدولة من أبرزها الآتي:

أ) زيادة التكاليف التي تتكبدها الحكومة في مجال الضمان الاجتماعي والتعويضات للأشخاص الذين تعرضوا الى الضرر الجسدي والمعنوي.



أوراق في سياسات سوق العمل

ب) تشويه المنافسة ما بين الشركات وقطاع الاعمال الرسمي، بما يمنع من تقديمه الأفضل للمواطن.

ج) تقليص حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

د) زيادة حجم البطالة وبشكل خاص في القطاع الزراعي.

هـ) تقليص الوعاء الضريبي.

و) خرق القوانين واللوائح الحكومية بما يؤدي الى خلق الفساد بأنواعه.

الاقتصاد الأسود في العراق بين الواقع والحلول:

ان المتتبع لدورة حياة الاقتصاد العراقي لا يجد خلال ستة عقود من الزمن مقومات الاقتصاد الرسمي الذي يعيش في ظروف السلم بالشكل الذي يؤدي الى تحقيق نمو متوازنا بين قطاعاته الاقتصادية بما يحقق شبكة من الارتباطات الخلفية والامامية بين تلك القطاعات، وربما المرة الوحيدة التي عاشها الاقتصاد الرسمي في العراق وحققت إنجازات واقعية كان ذلك خلال المدة (1973-1979) بعد استحواذ الدولة العراقية على القطاع الاستخراجي عام 1973 على أثر عملية تأميم النفط الخالدة. وقد بزغ الاقتصاد الأسود في العراق بشكل واضح جدا في تسعينيات القرن المنصرم بعد فرض العقوبات الدولية على العراق بعد حرب الخليج الثانية. فقد حاول النظام السابق (عهد صدام) الحصول على العملات الأجنبية لتمويل موازنة الدولة العراقية، من خلال عدة وسائل منها: تهريب النفط الخام أو اتباع تجارة المقايضة مع دول جوار معينة وكذلك تهريب الآثار، ومنح إجازات الاستيراد الى التجار المقربين من السلطة الحاكمة بأسعار صرف تفضيلية، ثم جرت عمليات الخصخصة لممتلكات القطاع العام من الفنادق (الخمس نجوم) والمزارع الحكومية والمعامل المتوسطة دون دفع الأموال المستحقة. وبعبارة أخرى، لم تدخل الى خزينة الدولة العراقية إيرادات حقيقية. وأستمر هذا الواقع المرير بعد إسقاط النظام السابق في



أوراق في سياسات سوق العمل

التاسع من نيسان عام 2003، إذ ظهر للعيان الاقتصاد الأسود في مفاصل الدولة بعد انتشار الفوضى وعمليات نهب وسلب امتدت الى إرث الدولة العراقية (1920 - 2003).

ونعتقد أنه من الصعوبة حصر كل النشاطات التي لا تخضع الى السلطة الحكومية في العراق، ولكن يمكن تحديدها حسب الوقائع والشواهد المتداولة، وكان آخرها حديث السيد عادل عبد المهدي في البرلمان العراقي بتاريخ 2019 /3/9 عن وجود أكثر من 40 ملف فساد في مختلف القطاعات. ومعنى ذلك هو اعتراف حكومي بحقيقة الاقتصاد الأسود وضخامة حجمه وما يسببه من أثار جسيمة على التفاوت بين شرائح المجتمع العراقي وبالتالي لا يعد هذا الاقتصاد الأسود ظاهرة عابرة في العراق في ضوء الحقائق الآتية:

أولاً: المتاجرة بإرث الدولة العراقية محليا ودوليا من ممتلكات القطاع العام ومقتنيات النظام السابق التي تم الاستيلاء عليها كمقرات حزب البعث (المنحل) والقصور الرئاسية التي كانت تحتوي على نفائس ومقتنيات لا تقدر بثمن، وترتب على هذه الاعمال ولادة مافيات متخصصة بالسرقة والمتاجرة امتدت الى خارج العراق.

ثانياً: الاستيلاء على المعدات والآلات العسكرية التي تركها الجيش العراقي المنحل من قبل الحاكم المدني الأمريكي (بريمر) في مقرات المواقع العسكرية وبحجم كبير، كانت الحصاة الكبيرة منها قد ذهبت الى (الإقليم) بما فيها تفكيك ونقل المعامل العسكرية لصناعة الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والاعتدة، والجزء الآخر تم تهريبه من فصائل عسكرية معارضة للنظام السابق الى الخارج، والقسم الاخر منها تم بيعه كخردة بلغت دول جنوب شرق آسيا. هذه الحالة خلقت فيما بعد أطرافا استحوذت على المال العام وتغلب فيما بعد دورا كبيرا في اتساع الاقتصاد الأسود في العراق.

ومن الجدير بالذكر أن الانفاق العسكري في جميع جوانبه لا يدخل ضمن خلق القيمة المضافة وبالتالي المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ضمن مفاهيم الحسابات



أوراق في سياسات سوق العمل

- القومية باعتبارها خاضعة للتدمير ما عدا بناء دور السكن للعسكريين، وعليه لا تعرف بشكل دقيق حجم الماكينة العسكرية للنظام السابق التي نهبت كما أشرنا لذلك.
- ثالثا:** اتساع عمليات تهريب النفط الخام من قبل جهات متنفذة في الحياة السياسية للعراق ما بعد عام 2003، وتشير بعض التقديرات الى أن حجم النفط المهرب يقدر بنحو 100 ألف برميل يوميا من الحقول الجنوبية، ومن الإقليم بأكثر من هذا الحجم.
- رابعا:** اتباع سياسة الباب المفتوح Open Door Policy بشكل غير مدروس مما تسبب بدخول السلع من مناشيء رديئة والقسم الآخر دون خضوعها الى الرسوم الكمركية المناسبة وحسب مرونة الطلب السعرية عليها، وقد شجعت هذه الظاهرة ما تسمى ضريبة (إعادة اعمار العراق) والبالغة 5%، وكانت تفرض كضريبة أجمالية على مختلف السلع الإنتاجية أو الاستهلاكية، وكانت هذه بداية عمليات التهرب الضريبي.
- خامسا:** انتشار ظاهرة العمل مقابل النقود التي لا تخضع الى مؤسسات الضمان الاجتماعي والضوابط الصحية لظروف العمل، وفي أسوأ صور هذه الظاهرة تشغيل الأطفال دون سن العمل. وتندرج تحت هذه النقطة ما يطلق عليه بالفصائيين وهي شريحة تستلم دخل (يومي، شهري، سنوي) دون أن يساهم في العملية الإنتاجية، أو أحيانا يتم استخدام هؤلاء في الاعمال الخاصة للجهات التي تتولى حمايتهم من القانون.
- سادسا:** اتساع نطاق عمليات تهريب المشروبات الكحولية والمخدرات والملاهي غير مرخصة. وقد ترتب على هذه العمليات خلق فئات سواء أكانوا أفرادا أو جماعات تتمتع بثراء خارج النطاق الرسمي، أعطت زخما كبيرا لحجم الاقتصاد الأسود وما يمثله من نسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- سابعا:** ولوج العديد من المؤسسات الى العمل في المجال التجاري والربحي، في حين يفترض عملها في المجالات غير الهادفة للربح، وفي بعض الأحيان أصبحت هذه المؤسسات تضاوي المؤسسات الحكومية الرسمية في النشاطات الاقتصادية.



أوراق في سياسات سوق العمل

ثامنا: الاستيلاء على عقارات الدولة من خلال التزوير وتغيير جنسها بطرق عديدة أو أيجارها بشكل رمزي لا يرتقي الى القيمة الحقيقية لها، ومن ثم تقوم بعض هذه الجهات بالتأجير بأسعار تجارية وبفارق كبير.

تاسعا: انتشار كبير في العشوائيات وما رافق ذلك من التعامل النقدي بالبيع والشراء في الأراضي الصالحة للزراعة.

عاشرا: خضوع قوانين المرحلة الانتقالية مثل تعويض المتضررين من أفعال النظام السابق الى إرادة الأحزاب الحاكمة، أدى ذلك الى إيجاد فئات محددة تحصل على أكثر من دخل، ونجم عن ذلك عدم شفافية هذا الموضوع وخلق حالة من الانقسام المجتمعي.

لا توجد دراسات حيادية لقياس حجم الاقتصاد الأسود في العراق يمكن الركون إليها، وأن معظم ما متوفر منها تؤكد على زيادة هذا النوع من الاقتصاد بعد عام 2003 بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية. وتشير بعض التقديرات الى ان حجمه يبلغ 60% من الناتج المحلي الإجمالي، ونود الإشارة هنا الى دراسة أكاديمية أنجزت عام 2017 عن تقدير حجم الاقتصاد الخفي وأثاره على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق، توصلت الى أن معدل النمو السنوي المركب لحجم الاقتصاد الخفي (الأسود) انخفض من 65.7% في المدة (1990 - 2002) الى 31.9% في المدة (2003 - 2015).

المعالجات المطلوبة للحد من الاقتصاد الأسود في العراق:

من الضروري الاهتمام الدقيق من قبل الخبراء في العديد من التخصصات بحقيقة تنامي حجم هذا الاقتصاد في العراق، والمتوقع أن يزداد في ظل العقوبات الامريكية المفروضة على الاقتصاد الإيراني الذي يمثل الشريك الرئيسي للعراق. وحتى تتجح عمليات التقدير والتحليل لابد من خضوعها الى معيار ما يساهم به الاقتصاد الأسود من خلق القيمة المضافة وكما يأتي:



أوراق في سياسات سوق العمل

- 1) إصلاح السياسة النقدية والمالية والحد من العجز في الموازنة الاتحادية وفي الوقت نفسه أن تتسم بنودها بالشفافية في الانفاق العام والحد من الإسراف والتبذير لموارد الدولة.
- 2) العمل على تنويع مصادر الدخل بشكل مدروس، بالاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في التنويع الاقتصادي.
- 3) تفعيل القوانين الخاصة لمكافحة جرائم غسل الأموال عن طريق التعرف على العميل وطبيعة الاعمال التي يقوم بها، ومن جهة أخرى تعزيز التعاون مع المجتمع الدولي من أجل التصدي لهذه الجرائم.
- 4) توسيع العمل الذي يقوم به الجهاز المركزي للإحصاء في إعداد الدراسات والبيانات اللازمة الى المختصين لتحديد حجم الاقتصاد الأسود.
- 5) العمل على دمج النشاطات التي تقع ضمن الاقتصاد الأسود مع الاقتصاد الرسمي، من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية والمالية للانتقال من الأول الى الثاني.
- 6) من الضروري سيطرة الحكومة على المنافذ الحدودية بشكل عام وفي الإقليم بشكل خاص، مع ضرورة تقليص اعدادها وغلق غير الرسمية منها.
- 7) تفعيل الجهود الاستخباراتية الحكومية والشعبية لمراقبة الاعمال غير الشرعية، ومن خلال انشاء مجسات الإنذار، واعتبار ذلك من الواجبات الوطنية العليا.
- 8) التسريع بإقامة الحكومة الالكترونية للمراقبة حجم الدخل الحقيقي للمواطن العراقي وما هي مصادره، لإخضاعها الى الضريبة، لزيادة المنفعة الحدية للدخل القومي، وتمثل عملية توطين الرواتب والأجور لموظفي الدولة الخطوة الأولى في هذا النهج.
- 9) إخضاع كل المساعدات النقدية والعينية التي تحصل عليها المنظمات والمؤسسات المدنية والدينية التي لا تستهدف الربح الى قواعد احتساب ميزان المدفوعات العراقي.
- 10) زيادة نسبة الضريبة التي تفرض على الأراضي الزراعية المملوكة الى أشخاص عندما يتغير جنسها الى قطع توزع على المواطنين، منعا للثراء الفاحش بشكل مفاجئ في ظل انعدام مرونة العرض وانخفاض مرونة الطلب بعد تفاقم ظاهرة التحول الديمغرافي.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في سياسات سوق العمل

المصادر:

- 1- نادية خضير كناوي الجليحاوي، تحليل وتقدير حجم الاقتصاد الخفي وأثره على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للفترة (1990 - 2015)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة القادسية، 2017.
- 2- Supply chain standards reduce the black economy.
<https://www.standards.org.au/getmedia/5f797bed-28a2-4cad-871b-92d9d8a609f6/Black-Economy-Discussion-Paper.pdf.aspx>
- 3- Shining Light on the Shadow Economy, DISCUSSION PAPER.
<https://www.oecd.org/tax/crime/shining-light-on-the-shadow-economy-opportunities-and-threats.pdf>
- 4- Pierre Lemieux, Montreal Economic Institute, The Underground Economy, Causes, Extent, Approaches, November, 2007.
http://www.iedm.org/files/cdr_nov07_en.pdf.

(* استاذ العلاقات المالية والنقدية الدولية ، جامعة القادسية/ كلية الادارة والاقتصاد

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 9 حزيران

2019

<http://iraqieconomists.net/ar/>